نشرة صندوق النقد الدولي

قمة مجموعة العشرين في بيتسبرغ

مجموعة العشرين تدعم التحرك المستمر لمواجهة الأزمة والتحول المزمع في تمثيل أعضاء الصندوق

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩

- مجموعة العشرين تقول إن عملية التعافي من الأزمة وإصلاح تبعاتها لم تكتمل بعد
- وتدعم إحداث تغيير في تمثيل أعضاء الصندوق بنسبة لا تقل عن ٥%
- وتوافق على اعتماد إطار للنمو القوي والمتوازن والقابل للاستمرار

تعهد قادة مجموعة العشرين للبلدان الصناعية واقتصادات السوق الصاعدة في قمة بيتسبرغ بمواصلة التحرك القوي الذي بدأ على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية وأعلنوا دعمهم السياسي لإحداث تغيير في تمثيل أعضاء الصندوق بنسبة لا تقل عن ٥% لصالح الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية.

صرح قادة المجموعة في بيان أصدروه بأن التحرك القوي الذي تم على مستوى السياسات لمواجهة الأزمة ساعد على منع حدوث انخفاض خطير وحاد في النشاط الاقتصادي العالمي وأسهم في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. وقد بدأ الناتج الصناعي يرتفع بالفعل في كل الاقتصادات تقريبا كما بدأ النشاط التجاري الدولية ينتعش من جديد. واستنادا إلى تحليل أجراه صندوق النقد الدولي قال القادة إنه من المتوقع للاقتصاد العالمي أن يسجل نموا قدره ٣% تقريبا مع نهاية العام القادم.

وصرح قادة المجموعة أثناء اجتماعهم في ٢٥ سبتمبر الجاري بأنهم قرروا إعطاء مجموعة العشرين صفة "المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي فيما بيننا"، كما اتفقوا على مواصلة تعزيز العمل التنظيمي في النظام المالي الدولي، وحماية المستهلكين والمودعين والمستثمرين من الممارسات السوقية التعسفية، وتشجيع استئناف الإقراض لقطاع الأسر ومنشآت الأعمال. وطلب القادة إلى صندوق النقد الدولي أن يساعد المجموعة في تحليلها لكيفية التوفيق بين أطر السياسات القومية أو الإقليمية.

وفي نفس الوقت، أكد القادة المجتمعون التزامهم تجاه أفقر بلدان العالم فقالوا إن "الخطوات الرامية إلى تقليص فجوة التنمية يمكن أن تكون محركا فعالا للنمو العالمي."

ورحب السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، باستمرار دعم مجموعة العشرين للصندوق وأشار إلى تأكيد القادة مجددا على مبادرتهم المعلنة في قمة لندن للتوصل إلى اتفاق حول أنصبة الأعضاء من حصص الصندوق في موعد أقصاه يناير ٢٠١١. وفي هذا السياق، قال سيادته: "إن إصلاحات إبريل ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات كانت خطوة أولى صوب تعزيز صوت بلدان العالم الصاعدة والنامية وزيادة تمثيلها في الصندوق. وقد قامت مجموعة العشرين بتحرك حاسم اليوم إذ أعلنت التزامها بإحداث تغير في الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والديناميكية والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥% من أنصبة البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل، وكذلك التزامها بحماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر الأعضاء في الصندوق. وسوف يؤدي هذا القرار التاريخي، وكذلك ظهور مجموعة العشرين كمنبر أساسي للتعاون الاقتصادي الدولي، إلى وضع الأساس اللازم لتعميق الشراكة في السياسة الاقتصادية العالمية بين البلدان الصاعدة والنامية من ناحية والاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى."

الوفاء بالتعهدات

وصرح قادة مجموعة العشرين بأنهم أوفوا بما التزموا به من زيادة موارد الصندوق المتاحة لمكافحة الأزمات بمقدار ثلاثة أضعاف. وفي هذا الصدد ورد في البيان: "لقد تراجعت المخاطر العالمية بفضل هذا الالتزام وبفضل الخطوات المبتكرة التي اتخذها الصندوق بإنشاء التسهيلات التمويلية اللازمة حتى يتم استخدام موارده بكفاءة ومرونة، حيث بدأت رؤوس الأموال تتدفق من جديد إلى الاقتصادات الصاعدة."

الرئيس الأمريكي باراك أوباما يصافح مدير عام الصندوق دومينيك ستراوس-كان أثناء قمة مجموعة العشرين في مدينة بيتسبرغ الأمريكية. (الصورة: Win McNamee/CNP)

وصرح القادة بأن التحرك الجماعي تجاه الأزمة سلط الضوء على مزايا التعاون الدولي وكذلك الحاجة إلى تعزيز شرعية الصندوق ودرجة فعاليته. وقالوا في هذا السياق: "يجب أن يضطلع الصندوق بدور حيوي في تعزيز الاستقرار المالي العالمي واستعادة النمو المتوازن. ونحن نرحب بتسهيلات الصندوق الإقراضية، بما في ذلك إنشاء "خط الائتمان المرن" المبتكر."

وينبغي أن يواصل الصندوق العمل على تقوية ما يمتلك من قدرات لمساعدة بلدانه الأعضاء على مواكبة التقلب المالي والحد من الاضطراب الاقتصادي الذي ينشأ عن التذبذبات المفاجئة في تدفقات رؤوس الأموال والحاجة المتصورة لمراكمة احتياطيات مفرطة. وفي هذا الصدد أضاف القادة: "مع ترسُّخ جذور التعافي، سوف نعمل معا من أجل تقوية قدرة الصندوق على أداء دوره الرقابي إزاء المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي والنظام المالي العالمي متوخيا في ذلك إلى المساواة والصراحة والاستقلالية."

وطلب القادرة في اجتماعهم أن يدعم الصندوق جهود المجموعة في ظل مبادرتهم الجديدة من أجل *إطار قوي ومتوازن وقابل للاستمرار*، عن طريق الرقابة التي يمارسها على السياسات الإطارية المعتمدة في البلدان الأعضاء وانعكاساتها الإجمالية على الاستقرار المالي ومستوى النمو العالمي والنمط الذي يتخذه. ورحبوا بالتحركات الرامية إلى إنشاء قاعدة

أقوى لموارد الصندوق بغية تحسين مستوى السيولة العالمية من خلال توزيع مخصصات حقوق السحب الخاصة، وبالقرار المتخذ لزيادة المساعدات المقدمة إلى البلدان منخفضة الدخل.

- ***قاعدة موارد أقوى:*** قرر أعضاء مجموعة العشرين تخصيص أكثر من ٥٠٠ مليار دولار لتجديد الاتفاقات الجديدة للاقتراض دعما منهم للقروض التي يقدمها الصندوق في حالات الطوارئ.
- ***مخصصات حقوق السحب الخاصة:*** وزع الصندوق مخصصات من وحدات حقوق السحب الخاصة بقيمة كلية قدرها ٢٨٣ مليار دولار سوف يستخدم ١٠٠ مليار دولار منها في تكميل الأصول الاحتياطية المتاحة لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.
- ***الدعم للبلدان منخفضة الدخل:*** سوف تزداد طاقة الصندوق على الإقراض بشروط ميسرة في المدى المتوسط لتتجاوز الضِعْف بفضل الموارد التي يوفرها بيع الصندوق للذهب على النحو المتفق عليه، تمشيا مع نموذج الدخل الجديد المعتمد للصندوق، وكذلك الأموال المستمدة من مصادر داخلية وأخرى غير داخلية.

إصلاح تاريخي في نظام الحوكمة

وأشارت مجموعة العشرين إلى تحديث نظام الحوكمة في الصندوق باعتباره يمثل عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة من أجل تحسين مصداقية الصندوق وتعزيز شرعيته ورفع فعاليته. وقالت في هذا الصدد: "إننا ندرك أن الصندوق ينبغي أن يظل منظمة قائمة على الحصص وأن توزيع أنصبة الحصص ينبغي أن يكون تعبيرا عن الأوزان النسبية لبلدانه الأعضاء في الاقتصاد العالمي، وقد تغيرت هذه الأوزان إلى حد كبير بالنظر إلى قوة النمو في بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية."

وأضاف ممثلو المجموعة أن قادتها يؤيدون حدوث تغير في الأنصبة من الحصص لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والديناميكية والبلدان النامية عن طريق تحويل ما لا يقل عن ٥% من أنصبة البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان قاصرة التمثيل باستخدام صيغة الحصص الحالية كأساس للعمل بناء عليه." كذلك أكد القادة التزامهم بحماية الحصص التصويتية المخصصة لأفقر البلدان الأعضاء في الصندوق.

وتجدر الإشارة إلى أن حصص البلدان في الصندوق مقسمة حاليا بين البلدان المتقدمة من ناحية وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من ناحية أخرى بنسبة ٤٠/٦٠ تقريبا.

من هي مجموعة العشرين؟

تتألف مجموعة العشرين من الأرجنتين وأستراليا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي. ولضمان عمل المنتديات والمؤسسات الاقتصادية العالمية معا، يشارك في اجتماعات المجموعة أيضا بحكم المنصب كل من مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، إلى جانب رئيسا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية التابعتين للصندوق والبنك على التوالي.

وتمثل البلدان الأعضاء مجتمعة حوالي ٩٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي وثلثي سكان العالم.

وقد حث قادة مجموعة العشرين على تعجيل العمل وصولا إلى ختام ناجح لمراجعة حصص الصندوق. واتفقوا على ضرورة معالجة عدد من القضايا الملحة الأخرى في سياق هذه المراجعة، ومنها:

- حجم أي زيادة في حصص الصندوق، وهو ما سيؤثر على مدى إمكانية إحداث التغيير المرتقب في أنصبة البلدان من الحصص
- حجم المجلس التنفيذي وتشكيله وسبل تعزيز فعاليته
- مشاركة أعضاء مجلس محافظي الصندوق في الإشراف الاستراتيجي عليه
- زيادة التنوع في بين العاملين في الصندوق.

وفي إطار برنامج الإصلاح الشامل، اتفقت المجموعة على أن الرؤساء والقيادات العليا في جميع المؤسسات المالية ينبغي تعيينهم من خلال عملية علنية تُراعى فيها الشفافية ويقوم فيها الاختيار على الجدارة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

شعار القمة: قال القادة إن التحرك الجماعي لمواجهة الأزمة العالمية أبرز مزايا التعاون العالمي (الصورة: Win McNamee/CNP)